أجندة 21 المحلية كآلية لتفعيل المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

– بالتطبيق على القطاع السياحي–

الطيب بولحية
جامعة جيجل
Tayebboulahia18@gmail.com

سمير سالمي
جامعة جيجل
s.samir18@hotmail.fr

Local Agenda 21 as a mechanism to activate the community participation to achieve sustainable local development

(Application on the tourism sector)

الملخص: تعتبر التنمية المستدامة على مستوى أي إقليم عملية شاملة تهم مصلحة المجتمع بأكمله، وهذا يعني أنّ جميع الأطراف عليها المشاركة في تلك العملية من أجل جعلها أكثر تنظيماً وأوسع تفاعلاً، وهذا يعتمد على وضع أولويات لكل منطقة بحيث تكون هذه المجتمعات المحلية قادرة على التكيف مع البيئة المتغيرة وتعديل الأولويات بحسب ظروف كل منطقة، فعندما تأخذ كل منطقة استراتيجيتها وأولويات تنميتها المحلية بما يتناسب مع ظروفها بحيث تكمّل بعضها البعض نصل في النهاية إلى تنمية شاملة على مستوى الدولة، وقد تمخض عن مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية "قمة الأرض" المنعقدة سنة 1992 بريو دي جانيرو بالبرازيل برنامج عمل يرمي إلى مواجهة المعوقات البيئية والتنموية للقرن الحادي والعشرين أطلق عليه اسم الأجندة 21 التي شكلت خطة عمل عالمية تعمل على تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في مختلف الأنشطة الممارسة، وبعدها صممت العديد من الدول والأقاليم برامج عمل محلية أطلقت عليها اسم الاجندة المحلية 21 التي شكلت أداة رئيسية من أدوات تحقيق التنمية المحلية المستدامة في مختلف قطاعات ومن ضمنها القطاع السياحي.

Abstract: Sustainable development at the local level is a comprehensive process of interest to the entire community, this means that all the parties involved in that process in order to make them more organized and broader interaction, this operation depends on setting priorities for each area so that these communities are able to adapt to the changing environment and adjust priorities according to the circumstances of each area, When every area take its strategy and priorities of local development in line with local conditions and makes it complement each other it will eventually reach a comprehensive development at the state level.

The United Nations Conference on Environment and Development "Earth Summit" held in 1992 in Rio de Janeiro, Brazil,Resulted for a program of work designed to cope with environmental constraints and development of the twenty first century called “Agenda 21”, which formed a global plan of action working to apply the principles of sustainable development in the various activities practice, Then many countries and local regions had put local work programs called “the local agenda 21” which formed a principal tool to achieve sustainable local development in various sectors, including the tourism sector.

Key words: Local sustainable development, sustainable tourism, community participation, the local agenda21.

تمهيد:

مع تطور مفهوم التنمية المستدامة اتسعت دائرة تطبيق وتعميم مبادئ الاستدامة على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، حتى باتت قضية التنمية المستدامة مسؤولية كل الفاعلين في المجتمع بدءا من الدولة ومختلف هيئاتها والقطاع الخاص إضافة إلى المجتمعات المحلية التي هي في الواقع جوهر هذه العملية.

لقد شهد عام 1992 إضافة البعد الاقتصادي والاجتماعي لمفهوم الاستدامة من خلال قمة الأرض، بمدينة "ريو دي جانيرو" بالبرازيل حيث انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي حضره أكثر من 120 رئيس دولة، وكان هدف المؤتمر هو توضيح استراتيجيات ومقاييس لكبح استنزاف الموارد البيئية على المستوى الوطني والدولي، وخرج المؤتمر بمجموعة من المبادئ (27 مبدأ) التي تدعم التوجه نحو التنمية المستدامة (سُميت ايضا "دستور الأرض")، إضافة إلى وضع مخطط أعمال خاص بالقرن الحادي والعشرين أو ما يُعرف بـ "الأجندة21" (**Agenda 21**) ، وبعدها توالت الدعوات باعتماد جدول أعمال محلي خاص بكل منطقة حيث يراعي خصوصياتها، وعليه اتجهت الكثير من الفعاليات المحلية في العالم إلى صياغة أجندتها المحلية بما يضمن لها تحقيق تنمية محلية مستدامة، لذلك سنحاول من خلال هذه الورقة إبراز الدور المهم الذي تلعبه هذه الأجندات المحلية باعتبارها أهم أدوات المستعملة من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وسوف نتطرق إلى النقاط التالية:

أولا– مقاربات التنمية المحلية بين قوى الدفع الداخلي والخارجي؛

ثانيا– من المفهوم التقليدي للتنمية المحلية إلى التنمية المحلية المستدامة؛

ثالثا– الأجندة المحلية للقرن الحادي والعشرين كإطار مرجعي للتنمية المحلية المستدامة؛

رابعا– السياحة المستدامة محرك للتنمية المحلية المستدامة؛

خامسا– آلية تفعيل المشاركة المجتمعية من خلال الاجندة المحلية 21 : حالة بلدية كالفيا، اسبانيا؛

أولا- مقاربات التنمية المحلية بين قوى الدفع الداخلي والخارجي

انقسمت مُقاربات تفسير التنمية المحلية (التنمية داخل الاقليم) بين مقاربتين رئيسيتين، حيث ترى المقاربة الأولى أن التنمية تتحقق بناء على عوامل خارجية (**Le développement exogène**)، بينما يرى أصحاب المقاربة الثانية أن التنمية المحلية تنشأ وتتطور داخل منطقة معينة أو إقليم معين بناء على عوامل داخلية مميزة لتلك المنطقة أو الإقليم (**Le développement endogène**).

1- التنمية المحلية المدفوعة بالقوى الداخلية: من بين النظريات التي تبنت هذه المقاربة ما يلي:

أ- نظرية أقطاب النمو: وضع فرانسوا بيرو عام 1956 هذه النظرية في صورتها الأولى، متجاوزا الافتراضات التقليدية المتعلقة بالمكان (المكان المتماثل والمتجانس والمسطح) إلى الافتراضات التي تشير إلى أن المكان متنوع وتفاعلي وغير متجانس، واعتمد بيرو في تحليله على المنشأة الكبيرة كمحفز للنمو على مستوى المنطقة أو القطب، ولم يبرز بشكل كافي دور الموقع المحلي من خلال علاقة القرب الجغرافي والاقتصادي في العملية التفاعلية والتراكمية لتكوين قطب النمو.[1]

وبحسب **Philipe Aidalot** فإن نظرية أقطاب النمو هي نظرية للتنمية الاقتصادية وأيضا نظرية للتقسيم المجالي (المكاني) للتنمية، إذ تحاول إبراز أن النمو يتركز داخل الفضاء المحلي وأن هذا القطب هو الآلية المحفزة على التنمية لمناطق أخرى، فالتنمية هنا لا تظهر بانتظام أو على نمط واحد داخل الفضاء، بل أنها تتركز أولا بقطب أو منطقة ثم تنتقل آثارها إلى أقطاب أخرى.[2]

ب- نظرية الانتشار الجغرافي (أو الحيزي) للابتكار: وضع الاقتصادي السويدي هاغرشتند (**Hagerstand**) نموذجا يشير إلى أن الابتكارات تتدفق من خارج المناطق المحلية لتصب في داخلها من خلال قنوات للانتقال والانتشار بين المناطق، وهذا مرده التفاوت بين الأقاليم والمناطق من حيث القدرة على النمو، والتباين بينها في مستوى الابتكار.

ج- نظرية دورة حياة المنتج ودورة حياة الأقاليم: أشارت النظرية السابقة إلى أن الانتشار الحيزي للابتكار هو عملية مستمرة في المكان، وعليه فإن نظرية دورة حياة الإقليم لـ "نورتن وريس" أضافت الاستمرارية في الزمان (استُمدت هذه النظرية من نظرية دورة حياة المنتج لـ "ريموند فيرنون")، وبحسب هذه النظرية فإن التباين بين الأقاليم والمناطق ناتج عن اختلاف المرحلة التي يمر بها كل إقليم على نفس مسار التطور التكنولوجي للمنتجات، الذي يتكون من ثلاث مراحل: منتج جديد، ونضوج المنتج، ثم الانتقال أخيرا إلى مرحلة الانتاج النمطي، وعلى نفس الشاكلة ينتقل الابتكار من المناطق القوية إلى المناطق الضعيفة.[3]

2- التنمية المحلية المدفوعة بالقوى الخارجية: خلال السبعينيات من القرن الماضي ظهرت مجموعة من الاتجاهات النظرية التي اعتمدت المفهوم الجديد للمكان في تفسير التنمية المحلية، حيث يعتبر هذا المفهوم أن المكان هو عامل أو مورد انتاجي مستقل، كما أن توزيع الأنشطة داخله لا يتم بالتساوي وإنما بشكل متباين من منطقة إلى أخرى، وأن كل منطقة تتراكم داخلها عوامل القوة والضعف التي هي بالأساس عوامل غير ملموسة مثل المعرفة والتعلم وخبرة العمل الجماعي والقدرات التنظيمية والمؤسساتية.

ويُرجع الباحث الايطالي "روبرتا كابلو" بروز هذه الاتجاهات الجديدة إلى الواقع الذي شهدته ايطاليا في أوائل السبعينيات من حيث النمو المحلي السريع والفجائي الذي عرفته بعض أقاليم إيطاليا، خاصة في شمالها الشرقي، إذ كان من الصعب تفسير هذا النمو المحلي بالطريقة النيوكلاسيكية القائمة على حرية الحركة لعنصر رأس المال بين الأقاليم، كون هذا المعدل تناقص في تلك الفترة ولم يرتفع، كما كان صعبا تفسيره بمنظور فرانسوا بيرو حول أثر المنشأة الكبيرة، وفي سياق محاولة تفسير هذا الواقع ظهر اتجاهان رئيسيان[4]:

- الاتجاه الأول مستمد من ألفرد مارشال وسمي الاتجاه المارشالي الجديد الذي يُفسر نمو المنطقة المحلية من خلال تحولها إلى منطقة صناعية؛

- الاتجاه الثاني مستمد من شومبيتر وسمي اتجاه "الشومبيتريين الجدد" الذي يُفسر النمو المحلي بقوة الابتكار.

ومن خلال هذان التوجهان اللذان يدوران حول قوى الدفع الداخلي والخارجي للتنمية المحلية، يمكن القول أن هذه التنمية تُبنى في المقام الأول على القدرات الداخلية لإقليم ما، وهذا لا يعني انغلاقا على الذات بل لابد من الانفتاح الذي يسمح بالقيام بتبادلات متعددة، وهو موقف وضحه الاقتصادي "بيرنارد بيكير" عندما قال « في الواقع ليست التنمية المحلية "محلية"»[5]، ومن الضروري أن تسري المعلومات داخل الإقليم الذي هو بصدد التنمية حتى تتعزز مبادرات مختلف الفاعلين في التنمية عن طريق الاحتكاك ببعضها البعض، كما يجب على السلطات العمومية المحلية المشاركة في مشروع التنمية المحلية من خلال ضمان حركة سوسيو اقتصادية داخل الإقليم.

ثانيا– من المفهوم التقليدي للتنمية المحلية إلى التنمية المحلية المستدامة

باتت التنمية المحلية تشكل ركيزة أساسية من ركائز التنمية، بحكم أنها تهدف إلى تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق، إضافة إلى دورها المهم في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق فرص العمل داخل المجتمع المحلي، وقد تطور مفهوم التنمية المحلية ليتماشى مع تحديات العصر لا سيما تلك المتعلقة بالبيئة.

1- مفهوم التنمية المحلية

تعددت تعريفات التنمية المحلية وذلك وفق مقاربات متنوعة وزاوية معالجتها سواء اقتصاديا أو اجتماعيا أو حضاريا، ونورد فيما يلي بعض هذه التعاريف:

- تعرف التنمية المحلية على أنها: " عملية يقوم خلالها الشركاء من القطاع الحكومي والقطاع غير الحكومي بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل"[6].

من خلال هذا التعريف تم التركيز على الجانب الاقتصادي للتنمية المحلية حيث أن هدف التنمية من هذه الزاوية يتمثل في تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى المعيشة ككل في هذه المنطقة.

- وتعرف التنمية المحلية أيضا على أنها: "حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية له وبناء على المبادرة الذاتية منه، وإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تتم الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن استجابة فعالة لهذه الحركة"[7].

- كما تُعرف أيضا على أنها: "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة"[8].

- يعرف كسابيير غريف التنمية المحلية كما يلي: " التنمية المحلية هي عملية تنويع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وإغنائها داخل أي إقليم انطلاقا من تعبئة وتنسيق موارده وطاقاته"[9].

فمنطلق التنمية المحلية إذن هو تبني مبدأ البناء من أسفل، بأن نجعل من تنمية الجماعات المحلية نقطة الانطلاق الأساسية لتنمية المجتمع ككل.

من خلال هذه التعاريف يتضح بأن التنمية المحلية تنطوي على إحداث تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي، حيث تكون للأجهزة المركزية دورا فيها من خلال السياسات والبرامج الحكومية بإشراك الأجهزة المحلية والفاعلين المحليين، وبالتالي فان فلسفة التنمية المحلية تقوم على مجموعة من المبادئ:

- التنمية المحلية هي عملية مستمرة؛

- تتطلب التنمية المحلية حشد جهود الأطراف المحلية ويركز البعض هنا على مفهوم التنمية بالمشاركة بإشراك كل الأطراف في جميع عملية التنمية، من خلال حشد واستغلال الموارد المحلية؛

- تتطلب عملية التنمية المحلية إدارة محلية أي اقتساما للسلطة واطارا تشريعيا خاصا.

2- مفهوم التنمية المستدامة:

يُعتبر مفهوم التنمية المستدامة مفهوما حديثا نسبيا ويُمثل آخر تطور وصل إليه الفكر التنموي في مسيرة تحقيق تنمية شاملة وعادلة تُراعى فيها المساواة في التنمية بين الأجيال الحالية، وتضمن العدالة للأجيال القادمة وأحقيتها في الموارد الحالية، وهو مفهوم ترسم استعماله بعد عام 1987 حيث صدر تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بعنوان "مستقبلنا المشترك"، والذي عرف التنمية المستدامة على أنها:" التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم"[10]، ليُصبح هذا التعريف هو حجر الأساس الذي يوضح مفهوم التنمية المستدامة والذي تبعته مجموعة من التعاريف التي أصدرتها مختلف المنظمات الدولية.

3- مفهوم وأهداف التنمية المحلية المستدامة

بإدخال بُعد الاستدامة على المستوى المحلي فان التنمية المحلية المستدامة تشير إلى تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس على المستوى المحلي والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة، وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجديدة وتحسين نوعية الحياة للفرد و المجتمع، بما فيها الفقراء والمهمشين مع المحافظة على البيئة[11].

ومن أجل أن تكون التنمية المحلية ناجحة يجب أن تُبنى برامجها على أساس التخطيط العلمي بُغية إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين وتحسين ظروفهم وإطار معيشتهم بشكل دائم ومستمر، وبالتالي يجب على هذه التنمية أن توجه لتحقيق مجموعة من الأهداف من بينها:[12]

- حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والثروات المحلية وترشيد استعمالها؛
- التخفيف في التفاوت التنموي بين الأقاليم والمناطق المختلفة داخل الإقليم الواحد؛
- ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل إقليم؛
- وضع سياسة اقتصادية جوارية وتفعيلها بحيث تتوافق معها مختلف الأنشطة القطاعية الاقتصادية والاجتماعية؛
- إشراك المواطنين في تحديد الاحتياجات وفي الأعمال المراد القيام بها؛
- تحسين ظروف وإطار حياة السكان على المستوى المحلي من خلال ترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج الاجتماعية والاقتصادية لضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وتثبيت السكان خاصة في المناطق ذات الطبيعة الريفية؛
- ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية والتحلي بالشفافية في أسلوب توزيع الثروة على المستوى المحلي.

ثالثا- الأجندة المحلية للقرن الحادي والعشرين كإطار مرجعي للتنمية المحلية المستدامة

تمخضت أجندة العمل للقرن الحادي والعشرين (الأجندة المحلية 21) عن مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية "قمة الأرض" المنعقدة سنة 1992 بريو دي جانيرو بالبرازيل، وهي برنامج عمل يرمي إلى مواجهة المعوقات البيئية والتنموية للقرن الحادي والعشرين، كما تشكل خطة عمل عالمية يفترض بها تطبيق مبادئ التنمية المستدامة (المشاركة، الملوث الدافع،..) في مختلف الأنشطة الممارسة.

1- تعريف الأجندة المحلية للقرن الحادي والعشرين

لقد تناولت عدة بحوث ومصادر بعض التعاريف حول الأجندة المحلية للقرن الحادي والعشرين، نورد بعضها فيما يلي:

- الأجندة المحلية 21 هي "برنامج عمل يحدد أهداف ووسائل تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، والتي يدعمها تكاثف الجهود الجماعية والتشاور مع مجموع النشطاء الاقتصاديين والاجتماعيين"[13].

- الأجندة المحلية 21 هي "مقاربة من خلالها يتم إشراك المجتمعات المحلية في صياغة استراتيجية التنمية المستدامة وبرنامج العمل الذي سوف يُعتمد، وتركز هذه المقاربة على مبادرة السلطات المحلية، إذ يتوقف نجاحها على التعاون الوثيق بين السكان والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وباقي أصحاب المصالح على المستوى المحلي"[14].

- "الأجندة المحلية 21 أو أجندة القرن الحادي والعشرين، تتضمن ما يجب القيام به خلال القرن الحادي والعشرين وهذا بمشاركة كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والسكان، وهي وثيقة تتلاقى عندها سياسات التنمية الاقتصادية المحلية والتنمية الاجتماعية ومحاربة اللامساواة وحماية البيئة والتسيير الكفء للموارد"[15].

وعليه فإن جوهر عمل الأجندة المحلية 21 هو تطبيق اللامركزية بحيث يكون كل إقليم قادر على تنظيم نفسه وإعداد الخطط اللازمة لتلبية احتياجاته، على أساس المشاركة الاجتماعية للمواطنين والسلطات المحلية على حدٍ سواء، وهذا لا يعني أن يتم العمل بمعزل

عن السلطات العليا فهذه الأخيرة هي التي توفر قنوات الاتصال بين الشركاء بشكل يجمع بين السياسات الحكومية مع إجراءات محددة من قبل المجتمع المحلي.

وقد جاء الفصل الثامن والعشرين، ضمن تقرير الأمم المتحدة الصادر عن قمة الأرض1992، بعنوان "مبادرات السلطات المحلية في مجال دعم جدول أعمال القرن الحادي والعشرين"[16]، حيث أشار بوضوح إلى ضرورة مشاركة وتعاون السلطات المحلية في دعم جهود تحقيق التنمية المستدامة باعتبار أن الكثير من المشاكل التي يعالجها جدول أعمال القرن الحادي والعشرين هي مشاكل متجذرة في الأنشطة المحلية، وبالتالي ينبغي لهذه السلطات أن تُشرك مواطنيها والمنظمات المحلية في الحوار من أجل اعتماد جدول أعمال محلي للقرن الحادي والعشرين من خلال التشاور وبناء توافق في الآراء، حيث تسمح هذه العملية بزيادة الوعي المحلي بقضايا التنمية المستدامة وهو ما من شأنه أن يساهم في تعديل البرامج والسياسات والقوانين لتحقيق أهداف القرن الحادي والعشرين بناء على البرامج المحلية المعتمدة.

وبهذا الشكل فإن الأجندة المحلية للقرن الحادي والعشرين هي مخطط عمل يهدف لتجسيد أفضل للتنمية المستدامة على المستوى المحلي، حيث يتضمن في نفس الوقت على برنامج وآلية تنفيذ تجعله أداة جيدة لتحقيق التنمية المستدامة محليا، ويتميز هذا المخطط بكونه[17]:

- مصمم بناء على الخصائص والحقائق المميزة لكل إقليم ومجتمع محلي من أجل الاستجابة القصوى لحاجاته وتحقيق أهدافه؛
- يتجاوز العلاقات البسيطة داخل المجتمع المحلي بحيث يسمح للسلطات المحلية بإدارة شبكة النشطاء والفاعلين والخبراء والمعارف المتنوعة السائدة داخل الإقليم؛
- يساعد على نشر ثقافة التنمية المستدامة بين المسؤولين والمواطنين على حد السواء، كما يخلق الشروط المثلى للحوار بين أصحاب القرار والسكان المحليين.

2- المشاركة المجتمعية جوهر عمل الاجندة المحلية:

المجتمع المحلي هو" جزء من المجتمع الوطني أو القومي، يضم مجموعة من الأفراد في منطقة جغرافية معينة ينشأ بينهم تبادل اقتصادي أو تضامن اجتماعي أو تنظيم سياسي، وتجمع بينهم خصائص مشتركة تميزهم عن غيرهم من أفراد المجموعات الأخرى، وتوافق في المصالح والغايات الأساسية[18].

ويشمل المجتمع المحلي الافراد والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة والمنشآت الادارية والتعليمية وغيرها من الوحدات ذات العلاقات المتداخلة في البيئة المحلية.

وعليه فالمشاركة المجتمعية تعني اشراك السكان داخل مجتمع معين في عملية إيجاد حلول لمشاكلهم كلما سمحت الفرصة بذلك، ويتم ذلك عن طريق تفعيل أداوت المشاركة في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه مختلف البرامج التنموية المحلية، وإتاحة الفرصة لجميع وحدات المجتمع (أفراد، مؤسسات القطاع العام والخاص، الجامعات ومخابر البحث، المتعاملين الاقتصاديين...) من أجل المشاركة في هذه العملية بشكل ايجابي وايجاد حلول للمشاكل المطروحة.

3- تصميم جدول أعمال محلي (أجندة محلية):

يتضمن بناء جدول أعمال محلي اتباع بعض الخطوات التي من شأنها أن تسهل من الوصول إلى صياغة برنامج عمل، وعادة ما تتضمن هذه الخطوات ما يلي:[19]

- عقد منتديات أو مجموعات عمل حول الأجندة المحلية 21؛

- مناقشة وتحليل القضايا المحلية الرئيسية؛

- تحديد الأهداف والأفكار التي يجب العمل من أجلها لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي؛

- دمج هذه الأهداف والأفكار في اطار خطة عمل مصممة من طرف السلطات المحلية بمشاركة باقي الفاعلين المحليين؛

- تطبيق خطة العمل بتدخل كل الأطراف ذات العلاقة على المستوى المحلي.

وعلى الرغم من الاهتمام الذي شهده موضوع التنمية المستدامة على المستويات المحلية خاصة بعد قمة ريو دي جانيرو سنة **1992** إلا أن الأهداف المسطرة من طرف هذه القمة لاتزال بعيدة عن التحقيق على المستوى الدولي، باستثناء قارة أوروبا التي عرفت تقدما كبيرا في خطط التنمية المستدامة على المستوى المحلي، حيث استحوذت سنة 2002 على حصة 90% من مجموع الأجندات المحلية العالمية[20].

أما بالنسبة للسياحة فإن الأجندة المحلية 21 معنية أيضا بتطبيق مبادئ التنمية المستدامة في القطاع السياحي على الرغم من أنها لم تفصل فيها كثيرا، إلا أن مفهوم التنمية المستدامة أصبح واضحا جدا في السياسات والأنشطة السياحية على المستويات الوطنية والمحلية، فعلى سبيل المثال فإن المفوضية الأوروبية ومن خلال الورقة الخضراء في السياحة ترى أنه من الضروري لمستقبل صناعة السياحة الأوروبية أن تعمل وفقا لمبادئ التنمية المستدامة، وضمان أن لا تتسبب الأنشطة السياحية في تهديد الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة سواء في الوقت الحالي أو مستقبلا.

وهكذا ومن خلال المفهوم الشامل للتنمية المستدامة ظهر مفهوم السياحة المستدامة، الذي يعمل على إدارة الأنشطة السياحية بشكل مستدام وأن لا يُسمح بإتلاف الموارد بمختلف أنواعها من خلال هذه الأنشطة.

رابعا- السياحة المستدامة محرك للتنمية المحلية المستدامة

التوسع السريع الذي عرفه القطاع السياحي شكل ضغطا كبيرا على الوجهات السياحية فيما يتعلق بالجوانب البيئية والثقافية والاجتماعية، نتيجة للإفراط في استهلاك الموارد والتلوث والنفايات الناجمة عن تطوير البنية التحتية والمرافق السياحية، ومع تزايد هذا الوعي تم الإقرار بأن السياحة لها من المؤهلات ما يمكنها من تحقيق فوائد اقتصادية على المجتمعات المحلية (المضيفة) وكوسيلة من وسائل تخفيف الفقر والحفاظ على الثروات الطبيعية والثقافية، بشرط وضع الخطط المناسبة وإدارة القطاع السياحي وفق رؤية طويلة الأمد تراعي مبادئ الاستدامة، وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة العمل على تنمية القطاع من خلال التخطيط الاستراتيجي على كافة المستويات الدولية والوطنية والإقليمية والمحلية.

إن الرهانات المتعددة التي ترافق صناعة السياحة أدت إلى ولادة مفهوم السياحة المستدامة والذي يتضمن مسيرة جديدة للتنمية، وهو ما جعل المؤسسات الدولية تنظر إلى السياحة بصفتها موجهة للتنمية الاقتصادية والعملية الاجتماعية وحماية التراث الثقافي والبيئي، وهو

مفهوم قابل للتطبيق على كل الأشكال والأنشطة السياحية، ومن خلال هذا التفكير يمكن أن تتحقق الاستدامة على مستوى الوجهات السياحية.

1- مفهوم السياحة المستدامة

كان مبدأ السياحة المستدامة قد اقتُرح من طرف المنظمة العالمية للسياحة سنة 1988 حيث كان مُفترضا من هذه السياحة أن تؤدي إلى ادارة جميع الموارد بطريقة تتيح تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع الحفاظ في الوقت نفسه على سلامة الثقافة والتنوع الايكولوجي[21].

وشهدت سنة 2004 ظهور تعريف رسمي للسياحة المستدامة من طرف المنظمة العالمية للسياحة ونص هذا التعريف على أن:

" المبادئ التوجيهية للتنمية المستدامة وممارسات التسيير المستدام للسياحة قابلة للتطبيق على كل أشكال السياحة وعلى كل الوجهات السياحية، ومبادئ الاستدامة تتعلق بالأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من أجل تنمية سياحية مستدامة ومن أجل ضمان الاستدامة على المدى البعيد يجب الحفاظ على التوازن بين هذه الأبعاد الثلاثة"[22].

وحسب هذا التعريف فإن السياحة المستدامة يجب أن:

- تستغل الموارد البيئية بشكل عقلاني؛
- تحترم الخصوصية الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المضيفة؛
- تضمن نشاط اقتصادي متواصل على المدى البعيد بحيث يمنح لكل أصحاب المصلحة مزايا اجتماعية واقتصادية.

وأعادت منظمة السياحة العالمية تعريف السياحة المستدامة كما يلي:

"تُلبي السياحة المستدامة احتياجات السائحين الحاليين والأقاليم المستضيفة لهم مع حماية الفرص المتاحة في المستقبل وتعزيزها، وتعمل على إدارة كافة الموارد بطريقة تسمح بتحقيق الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع الحفاظ على التكامل الثقافي والعمليات الإيكولوجية الهامة والتنوع الحيوي ونظم دعم الحياة، وضمان التناغم مع البيئة المحلية والمجتمع المحلي والثقافات بحيث تصبح كل هذه العناصر من بين المستفيدين لا من بين ضحايا التنمية السياحية."[23]

2- مبادئ التنمية السياحية المستدامة

بالأخذ بعين الاعتبار المفهوم العام للتنمية المستدامة فإن التموقع الخاص للسياحة والاتفاقيات الدولية عملت في اتجاه وضع أجندة لأجل سياحة أكثر استدامة، ويتطلب جدول الأعمال هذا عنصرين مترابطين:

-ضمان قدرة السياحة على الاستمرار كنشاط واعد في المستقبل وتوفير الظروف المساعدة على ذلك؛

- قدرة المجتمعات المحلية والبيئة المحيطة بها على امتصاص الآثار السلبية والاستفادة من الآثار الايجابية بشكل مستدام.

تتويجا للأعمال المقدمة من طرف المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية (**ICLEI**) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (**UNEP**) سنة 2007، فإن النظرة للسياحة المستدامة يجب أن تتم انطلاقا من اثنا عشرة مبدأ تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وعليه فأي جدول أعمال يتم تكوينه أو صياغته بهذا الشكل يمكن استعماله كإطار للتنمية المحلية المستدامة انطلاقا من القطاع السياحي. وتتضمن هذه الأهداف ما يلي[24]:

- ضمان الاستمرارية والتنافسية الاقتصادية للوجهات السياحية وللمنظمات السياحية العاملة بها؛
- ضمان الازدهار الاقتصادي على المستوى المحلي؛
- تحسين نوعية العمل السياحي؛
- العدالة الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي؛
- إرضاء السياح (الزوار)؛
- المراقبة المحلية للسياحة؛
- الرفاهية وجودة الحياة للمجتمعات المحلية؛
- تعزيز الغنى والتنوع الثقافي؛
- سلامة الوجهات السياحية؛
- الحفاظ على التنوع البيولوجي؛
- الاستخدام العقلاني للموارد؛
- نقاء وصفاء البيئة.

ويُعتبر مبدأ الحفاظ على التنوع البيولوجي أحد أهم المبادئ التي تُنادي بها منظمة الأمم المتحدة التي تُخصص سنويا يوما عالميا للاحتفال بالسياحة يُصادف السابع والعشرين سبتمبر من كل سنة وهذا إقرارا منها بمساهمة هذا القطاع في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى العالمي، وكان الشعار الذي رفعته هذه المنظمة سنة 2010 هو "السياحة والتنوع البيولوجي"[25]، وهذا في إشارة واضحة إلى الارتباط الكبير للسياحة بالبيئة.

خامسا- آلية المشاركة المجتمعية من خلال الاجندة المحلية 21 : حالة بلدية كالفيا، اسبانيا

كالفيا **(Calvià)** هي مثال على الوجهات السياحية الكثيفة العدد والتي كانت في أواخر الثمانينات قد واجهت تراجعا اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، نتيجة للضعف الذي سجله القطاع السياحي خلال تلك الفترة، غير أن الوضع تغير بعد تبني هذه البلدية لنظرة متكاملة

وتعاونية لتطبيق سياسة سياحية مستدامة من خلال عملية تشاركية أفضت إلى صياغة جدول أعمال محلي (أجندة محلية 21) كأداة مساعدة على تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وفي هذا الصدد فقد استلمت بلدية كالفيا بعد نجاح هذه العملية العديد من الجوائز الدولية في مجال الادارة البيئية والتنمية المستدامة.

1- خلفيات وحوافز تبني مقاربة للتنمية السياحية من خلال الاجندة المحلية 21:

تقع بلدية كالفيا على الساحل الجنوبي لجزيرة **Balearic** في مايوركا بإسبانيا، وتبعد أقل من ساعتين طيران على أغلب المدن الأوروبية، كما تعتبر من أولى الوجهات السياحية في حوض البحر المتوسط، تتضمن 6 مناطق سياحية، طول شريطها الساحلي 60كلم، يتضمن 27 شاطئا للسياحة، وتحتوي البلدية على 120000 وحدة إيواء[26].

في كل سنة يزور بلدية كالفيا حوالي 1.6 مليون سائح أساسا بين شهري ماي وسبتمبر، في سنة 2002 فان 95 بالمائة من مناصب العمل ارتبطت بالأنشطة السياحية، كما سجل الناتج المحلي الاجمالي لكالفيا معدلا أعلى من متوسط معدل الناتج المحلي الاجمالي لأوروبا.

من سنوات 1960 الى أواخر 1980 نمت كالفيا بسرعة كوجهة سياحية، هذا النمو كان مدعوما بالمكاسب الاقتصادية القصيرة الأمد للسياحة، وهو نموذج يستند على الكثافة الكبيرة للسياح والأسعار التنافسية والتركيز على سياحة الشمس والبحر والرمل، لكن الآثار اللاحقة لهذا النمو السريع أثرت عكسيا على جاذبية كالفيا كوجهة سياحية، بفعل الضغط الممارس من طرف السياح والذي صاحبه تدهور واضح لمقومات الجذب السياحي، وعليه تراجعت السياحة بحوالي 20 بالمائة بين سنوات 1988 و1991، حيث شمل هذا التراجع تدهورا في البيئة، وتدهور النظم الاجتماعية والتسهيلات السياحية بشكل هدد استمرار السياحة في كالفيا، وهو ما دفع بالسلطات المحلية إلى ضرورة تبني نظرة مستدامة لتطوير القطاع السياحي، وذلك من خلال العمل على صياغة جدول أعمال محلي خاص[27].

2- إعداد جدول الأعمال المحلي لبلدية كالفيا (اسبانيا):

في أوائل التسعينات تعهدت بلدية كالفيا بتشخيص تقني معمق للمنطقة يشمل النظر في الأعمدة الثلاثة للاستدامة، في ماي 1995 تم نشر التشخيص من خلال وثيقة أولية تضمنت نظرة لنمط سياحي مستدام، وقد استعمل الخبراء طريقة السيناريوهات البديلة حيث تم رسم 3 سيناريوهات مختلفة، السيناريو الحالي إضافة إلى سيناريوهين آخرين مستقبليين، الأول يتعلق بالتوقعات المستقبلية بناء على النتائج الحالية أو ما يسمى بسيناريو الاتجاه، والثاني يسمى بسيناريو إعادة التأهيل التكاملي الذي يظهر من خلال تصحيح الاتجاهات غير المرغوبة في السيناريو الثاني عند اتخاذ القرارات وليس بعدها[28].

بين 1995 و1997 تم إحراز الكثير من التقدم في الخطة المرسومة بالشراكة مع كل من الجامعة، خبراء تقنيين، القطاع الخاص، حيث تمحورت هذه الخطة حول 5 قضايا رئيسية : السكان ونوعية الحياة، البيئة، الموروث الثقافي، الاقتصاد، التخطيط الحضري، حيث كانت محل دراسات منفردة على مستوى اللجان المختلفة، وانتهت بتقارير أصدرتها كل لجنة، حيث تم بموجبها إصدار 27 وثيقة تضمنت أكثر من 1000 مؤشر حددت أي القطاعات في حالة توازن وأي القطاعات التي تشهد اختلالات، بعدها تم إعلام المواطنين بالنتائج من خلال منتدى شعبي، حيث أصبحت مقبولة في شكلها النهائي وعُرفت باسم مخطط عمل جدول الأعمال المحلي لكالفيا **Calvià** (**Local Agenda Action Plan**)، والذي تم المصادقة عليه سنة 1998.

وقد وضحت خطة العمل هذه 40 مبادرة منطوية تحت 10 خطوط استراتيجية:[29]

- احتواء ضغط السياح؛
- تبني تكامل السكان المحليين والتعايش مع الزوار بما يحسن نوعية الحياة؛
- حماية الطبيعة ودعم رسوم على السياح توجه للحفاظ على البيئة؛
- اعادة تثمين التراث التاريخي والثقافي والطبيعي؛
- اعادة التأهيل الكامل للمناطق السكنية والسياحية؛
- لتحسين كالفيا كوجهة سياحية يستبدل النمو المرتفع الناتج عن الكثافة السياحية بالنمو المستدام المتعلق بالنوعية وزيادة الانفاق بالنسبة للسياح، والعمل على خلق سياحة أكثر توازنا طيلة فصول السنة؛
- تحسين قطاع النقل وتشجيع السكان على المشي أو استعمال الدراجات داخل المدن؛
- ادارة والاستغلال المستدام للقطاعات ذات العلاقة بالبيئة: الطاقة، الماء، النفايات؛
- الاستثمار في رأس المال البشري وموارد المعرفة من أجل تنويع المداخيل؛
- تشجيع الابداع الاداري على المستوى المحلي ودعم التعاون بين القطاعين العام والخاص.

وعلى العموم، فإن صياغة وتبني جدول الأعمال المحلي ووضعه حيز التنفيذ بما تضمنه من خطط كان ناجحا بالنسبة لكالفيا، كالفيا أظهرت ما يمكن تحقيقه من خلال عملية مضبوطة وحذرة من العمل الجماعي على المستوى المحلي من أجل تطوير ونشر رؤية مشتركة والمضي قدما من أجل تحقيقها، استعمال الرقابة المستمرة ونظرة قابلة للتكيف في مجال التسيير كان ميزة مهمة في هذا النجاح، وقد تحصلت بلدية كالفيا على العديد من الجوائز بعد نجاحها في وضع جدول اعمالها المحلي موضع التنفيذ وضمان المشاركة المجتمعية في ذلك، ومن بين هذه الجوائز:[30]

- الجائزة الأوروبية للمدن المستدامة سنة 1997 والتي تمنحها المفوضية الاوروبية؛
- جائزة أفضل الممارسات **'Best practice'** في توطين جدول الاعمال المحلي سنة 1998؛
- وتحصلت سنة 1998 على جائزة الأرض الخضراء **The Green Globe Award** التي يمنحها مجلس السياحة والسفر العالمي؛
- نالت سنة 1999 جائزة أفضل مبادرة وجهد مبذول من طرف بلدية في مجال دعم البيئة –برشلونة–؛
- سنة 2000 شاركت بلدية كالفيا في معرض مشروع العالم بمدينة هانوفر الألمانية كنموذج ناجح للأجندة المحلية؛
- نالت جائزة الشراكة للتنمية المستدامة التي منحتها لها الامم المتحدة عن دورها في إعادة تدوير النفايات، وتحصلت جائزة جودة الساحل بين سنوات 2007 و2010.

خاتمة

يُعتبر مفهوم التنمية المستدامة أحدث تطور عرفه الفكر التنموي وهو مفهوم حديث نسبيا يدعو إلى إحداث التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئة وفق جملة من الأسس والمبادئ، التي تراعي مصالح الأجيال الحالية والمستقبلية، والأخذ بمفهوم التنمية

المستدامة على مستوى المجتمعات المحلية يُعتبر أحد مداخل تحقيق التنمية الشاملة، فالتدرج في تطبيق مبادئ التنمية المستدامة من المحلي إلى الوطني سوف يُعطي المجتمعات المحلية دورا فاعلا في تحقيق التنمية المحلية، لكن هذه العملية يجب أن تُبنى وفق تخطيط مُسبق يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية ويُراعي في نفس الوقت مبادئ الاستدامة بكل جوانبها، لذلك فالتوجه نحو تصميم أجندات محلية مبنية على المشاركة المجتمعية يعد من بين أهم أدوات تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي في مختلف القطاعات.

ومثلما أشرنا اليه في ورقتنا هذه فإن تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في القطاع السياحي من خلال تصميم خطط عمل محلية تضمن المشاركة المجتمعية سوف يؤدي إلى تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالنسبة للوجهات السياحية لأنه يضمن استفادة السكان المحليين من مختلف الآثار الايجابية للسياحة ويعمل على التقليل قدر الإمكان من الآثار السلبية، كما يضمن في الوقت نفسه تجربة سياحية فريدة من نوعها بالنسبة للسياح.

- **قائمة المراجع:**

[1] محمد عبد الشفيع عيسى، مفهوم ومضمون التنمية المحلية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العددان 43و44، القاهرة، 2008. ص 165

[2] Suzanne Tremblay, Du concept de développement au concept de l'après-développement (Trajectoire et repères théoriques), Edition Université du Québec, 1999, p22.

[3] محمد عبد الشفيع عيسى، مفهوم ومضمون التنمية المحلية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العددان 43و44، القاهرة، 2008. ص .166

[4] المرجع نفسه، ص .167

[5] Anonyme**, Regardes sur le développement local** , www.tanmia.ma/article.php, consulté le 08/07/2011.

[6] بيتر كليزمان ستيفتانج ، التنمية المحلية الاقتصادية (دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها)، البنك الدولي، 2004، ص.9

[7] رشيد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، مصر،2002، ص .19

[8] عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص .13

[9] Anonyme, Regardes sur le développement local , sur le site : www.tanmia.ma/article.php, consulté le 08/07/2011.

[10] Luis Guay, Les enjeux et les défis du développement durable: connaitre, décider, agir, Les presses de l'université Laval,Saint-Nicolas, Québec, Canada, 2004, p05

[11] **أمينة عثماني وزوليخة الفرطاس** ، الحكم الراشد والتنمية المحلية المستدامة، **على الموقع**:

http://chaib.olympe-network.com/news.php,(28/08/2011).

[12] أحمد شريفي، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة علوم انسانية، العدد 40، 2009، على الموقع:

http://www.ulum.nl/d175.html, (28/08/2011).

[13] Redjal Omar ,Vers un développement urbain durable (phénomène de prolifération des déchets urbains et stratégie de préservation de l'écosystème exemple de Constantine), mémoir de magister, Faculté de science de la terre, de géographique et de l'aménagement de territoire, Université Mentouri, Constantine,2005, P32.

[14] International Council for Local Environmental Initiatives, Tourism and Local Agenda 21 (The role of local authorities in sustainable tourism), United Nations Environment Programme (UNEP), United Nation Publication, 2003, p8, sur le site: http://www.unep.fr/shared/publications/pdf/3207-TourismAgenda.pdf, consulté le: 08/07/2011.

[15] Laurent Coméliau et al, Repères pour l'agenda 21 local , dossiers et débats pour le développement durable, p46, sur le site : http://www.association4d.org/IMG/pdf/agenda_21_local.pdf, consulté le 08/07/2011.

[16]منظمة الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي حول البيئة والتنمية، نيويورك، 1993، ص 418، على الموقع:

http://www.un.org/ar/events/motherearthday/pdf/JohannesburgPlan.pdf, (08/07/2011).

[17] Redjal Omar, Op.Cit, p 34.

[18]أحمد شريفي، تجربة الجزائر في التنمية المحلية، مجلة علوم انسانية، السنة السادسة: العدد 40: شتاء 2009.

[19]International Council for Local Environmental Initiatives. Op.cit, p09.

[20]Centre Ressources Prospectives du Grand Lyon, **Les Agendas 21 Locaux (bilan et perspectives en Europe et en France**, 2009, p14, sur le site : www.millenaire3.com/uploads/tx_ressm3/Agenda21.pdf, consulté le : 15/07/2011.

[21] المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، تنمية السياحة المستدامة، **تقرير المنظمة المستدامة، الدورة التنظيمية 2001، السياحة تنمية مجال في للمهام مديرا بوصفها للسياحة العالمية ص 03، على الموقع:**

http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/docs/first/E_CN17_2001_PC_21.pdf, (15/07/2011).

[22] David L. Edgell et al, **Tourism Policy and Planning Yesterday, Today and Tomorrow,** First edition, Butterworth-Heinemann, Elsevier, Great Britain,2008, p 127.

[23] Europe Union Coastal Council (EUCC), Modules de formation à distance sur la gestion intégrée des zones cotiéres (GIZC) : http://www.coastlearn.org/eg/index.htm, consulté le : 03/08/2011.

[24] David L. Edgell et al ,Op.Cit, p128.

[25] Magazine of the World Tourism Organization, **Tourism and Biodiversity (World Tourism Day 2010)**, p04, sure le site:

www.unwto.org/worldtourismday/, consulté le : 25/10/2011.

[26] World Tourism Organization (WTO), Making Tourism More Sustainable (A Guide for Policy Makers, Madrid, 2005, p179.

[27]Ibid. P180.

[28] International Council for Local Environmental Initiatives (ICLEI),Sustainable Tourism Through Local Agenda 21 Planning, Canada, 1999, p53.

[29] World Tourism Organization (WTO), Op.cit. p 182.

[30] European Commission, Local Agenda 21 initiatives to advance sustainability in a heavily developed tourist centre, Calvià,

http://ec.europa.eu/ourcoast/index.cfm